

كلمة للرئيس الفلسطيني محمود عباس خلال اجتماع للقيادة الفلسطينية يعلن فيها أن منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين قد أصبحتا في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهات والاتفاقات، بما فيها الامنية، في ضوء ما ورد في اتفاق الائتلاف الحكومي الاسرائيلي وإعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية عن فرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات*

رام الله، ١٩/٥/٢٠٢٠

في ضوء ما ورد في اتفاق الائتلاف الحكومي الاسرائيلي والذي نص على ما يلي: "سيكون رئيس الوزراء قادرا على جلب الاتفاقية التي تم التوصل إليها مع الولايات المتحدة بشأن تطبيق السيادة اعتبارا من ١-٧-٢٠٢٠ وعرضه على مجلس الحكومة والكنيست"، وخطاب رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي في الكنيست أول امس، والذي لم يتضمن أي التزام بالاتفاقيات الموقعة، بل الإعلان عن فرض السيادة الإسرائيلية على المستعمرات.

وقد كرر رئيس حكومة الاحتلال هذا الاعلان خلال أول اجتماع لحكومته، معتبرا ان الضم اولوية لهذه الحكومة، الأمر الذي يعني ضم اجزاء من أراضي دولة فلسطين لدولة الاحتلال، استنادا إلى ما يسمى "صفقة القرن"، التي نرفضها جملة وتفصيلا، ما يعني ان سلطة الاحتلال تكون قد ألغت اتفاق اوسلو والاتفاقات الموقعة معها كافة، بعد ان تنكرت طوال سنوات مضت لجميع هذه الاتفاقات، ولجميع قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

وبعد اعتراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها إليها، ثم اعلانها لما يسمى "صفقة القرن"، التي أسست لإعلان الضم الإسرائيلي، والتي تشكل خرقا صارخا لقرارات الشرعية الدولية وللقانون الدولي، فضلا عن دعمها للاستيطان والاحتلال الاستعماري الإسرائيلي لأراضي دولة فلسطين.

وفي ظل ايماننا المطلق، وتمسكنا الثابت بحق شعبنا في مواصلة كفاحه الوطني لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطين المستقلة والمتواصلة وذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين، وفق مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، واطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين من المعتقلات والسجون الإسرائيلية.

وحرصا منا على تحقيق سلام عادل وشامل على أساس حل الدولتين، وفق ما سبق ذكره من مبادرة السلام العربية، وقرارات الشرعية الدولية وبخاصة قرار مجلس الامن ١٥١٥ الخاص

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا

http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=S1YBkFa876480758736aS1YBkF

باعتماد مبادرة السلام العربية، والقرار ١٣٣٤ الخاص بالقدس والاستيطان، وقرار الأمم المتحدة ١٩٤ الخاص باللجئين الفلسطينيين، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٦٧ الخاص بعضوية دولة فلسطين فيها.

والتزاما بقرارات المجلسين الوطني والمركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، فإن القيادة الفلسطينية تقرر اليوم ما يلي:
أولاً: إن منظمة التحرير الفلسطينية، ودولة فلسطين قد أصبحت اليوم في حل من جميع الاتفاقات والتفاهمات مع الحكومتين الاميركية والإسرائيلية، ومن جميع الالتزامات المترتبة على تلك التفاهمات والاتفاقات، بما فيها الامنية.

ثانياً: على سلطة الاحتلال الإسرائيلي ابتداء من الآن، ان تتحمل جمع المسؤوليات والالتزامات أمام المجتمع الدولي كقوة احتلال في أرض دولة فلسطين المحتلة، وبكل ما يترتب على ذلك من آثار وتبعات وتداعيات، استناداً إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحمل سلطة الاحتلال مسؤولية حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال وممتلكاتهم، وتجرم العقوبات الجماعية، وتحظر سرقة الموارد، ومصادرة الأرض أو ضمها، وتحظر الترحيل القسري لمواطني الأرض المحتلة كما وتحظر نقل سكان دولة الاحتلال (المستعمرين) إلى الأرض التي تحتلها، وجميعها تشكل انتهاكات جسيمة وجرائم حرب.

ثالثاً: نحمل الإدارة الاميركية المسؤولية الكاملة عن الظلم الواقع على الشعب الفلسطيني، ونعتبرها شريكا اساسيا مع حكومة الاحتلال الإسرائيلية في جميع القرارات والاجراءات العدوانية المجحفة بحقوق شعبنا، ومع ذلك فإننا نرحب بكل مواقف الاطراف الأميركية الأخرى الراضية لسياسات هذه الإدارة المعادية لشعبنا وحقوقه المشروعة.

رابعاً: نقرر اليوم استكمال التوقيع على طلبات انضمام دولة فلسطين إلى المنظمات والمعاهدات الدولية التي لم ننضم إليها حتى الآن.

خامساً: نجدد التزامنا بالشرعية الدولية، وبالقرارات العربية والإسلامية والإقليمية ذات الصلة، والتي نحن جزء منها، كما نجدد التزامنا الثابت بمكافحة الإرهاب العالمي أيا كان شكله او مصدره.

سادساً: نوّكد مجدداً التزامنا بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على اساس حل الدولتين، مع استعدادنا للقبول بتواجد طرف ثالث على الحدود بيننا، على ان تجري المفاوضات لتحقيق ذلك تحت رعاية دولية متعددة (الرباعية الدولية +)، وعبر مؤتمر دولي للسلام، وفق الشرعية الدولية.

سابعاً: ندعو دول العالم التي رفضت صفقة القرن والسياسات الاميركية والإسرائيلية واجراءاتها المخالفة للشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة معها، ألا تكتفي بالرفض والاستنكار وان تتخذ المواقف الرادعة وتفرض عقوبات جديّة لمنع دولة الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ مخططاتها، واستمرار تنكرها لحقوق شعبنا، ونطالب من لم تعترف بدولة فلسطين منها حتى الآن الإسراع

بالاعتراف بها لحماية السلام والشرعية الدولية والقانون الدولي، ولانفاذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بتوفير الحماية الدولية لشعبنا في دولته المحتلة.

وسوف نستمر في ملاحقة الاحتلال على جرائمه بحق شعبنا امام الهيئات والمحاكم الدولية كافة، وفي هذا السياق نوكد ثقتنا في استقلالية وصدقية أداء المحكمة الجنائية الدولية.

ثامنا: نجدد التحية لأبناء شعبنا كافة، في الوطن والشتات، على صبرهم وصمودهم ونضالهم والتفافهم حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ونعاهد شهداءنا الأكرمين وأسرانا البواسل وجرحانا الأبطال، ان نظل الاوفياء للعهد والقسم حتى النصر والحرية والاستقلال والعودة، لنرفع معا علم فلسطين فوق المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في قدسنا العاصمة الأبدية لدولتنا الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>